الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٢
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق

Political Participation of People with Disabilities in Iraq

م.م احمد عبد علي محمد علي عبد
Asst. Lecturer Ahmed Abd Ali Mohammed Ali abd
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Al-Mustansiriyah University / College of Political Science
ahmed.abd.ali@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، بوصفها أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وركنا مهما من أركان النظام الديمقراطي القائم على المساواة وعدم التمييز، وركز البحث إلى بيان الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية وذوي الإعاقة، واستعراض الأسس القانونية التي تكفل حقهم في المشاركة في الحياة السياسية والعامة، سواء على المستوى الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أم على المستوى الوطني من خلال الدستور العراقي والقوانين ذات الصلة، كما يناقش البحث واقع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، من خلال دراسة مدى تمتعهم بحقوق التصويت والترشح وتولي المناصب العامة فضلاً عن أبرز التحديات والمعوقات التي تواجههم، ومن بينها قصور بعض التشريعات والإجراءات التنفيذية، وضعف تهيئة البنى التحتية لمراكز الاقتراع بما يضمن سهولة الوصول إليها، ومحدودية السياسات الداعمة لتمثيلهم السياسي، كأنظمة الحصص (الكوتا) وآليات الدعم والتيسير الانتخابي.

الكلمات المفتاحية: الأشخاص ذوو الإعاقة، المشاركة السياسية، الانتخابات، الترشح، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

Abstract

This study examines the phenomenon of political participation by persons with disabilities in Iraq, as one of the fundamental rights guaranteed by international conventions and national legislation, and as an important pillar of a democratic system based on equality and non-discrimination. The study focuses on clarifying the conceptual framework of political participation for people with disabilities and reviewing the legal foundations that guarantee their right to participate in political and public life, whether at the international level

through the United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities or at the national level through the Iraqi Constitution and relevant laws. The study also discusses the reality of political participation for people with disabilities in Iraq by examining the extent to which they enjoy the rights to vote, run for office, and hold public office, as well as the most prominent challenges and obstacles they face, These include shortcomings in certain legislation and enforcement procedures, inadequate accessibility of polling stations, and limited policies supporting their political representation, such as quota systems and mechanisms for electoral support and facilitation.

Keywords: People with disabilities, political participation, elections, candidacy, Convention on the Rights of Persons with Disabilities

المقدمة

تعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية وحق دستوري كفلته المواثيق الدولية لجميع المواطنين دون استثناء، وان اشراك الاشخاص ذوي الاعاقة امرا ضروريا لتحقيق الديمقراطية اذ لا يعد البلد ديمقراطيا ديمقراطية حقيقيه من دون اشراك جميع المواطنين فاشراك الاشخاص ذوي الاعاقة في الحياه السياسية يضع اساسا لتعميم اشراكهم في كل نواحي المجتمع، وخصوصا ان العراق قد شهد على مدى عقود طويلة من الحروب والصراعات الداخلية إنتاج واحدة من أعلى نسب الإعاقة في العالم، ورغم إقرار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والقوانين الوطنية بمبدأ المساواة وعدم التمييز وانضمام العراق عام ٢٠١٣ الى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يلزمه قانونيًا وأخلاقيًا بتهيئة الظروف الضامنة لمشاركة هذه الفئة على قدم المساواة مع الآخرين، ولكن ما زالت هذه الفئة تواجه العديد من التحديات والمعوقات القانونية والمؤسسية والاجتماعية التي تحد من

قدرتهم على ممارسة حقوقهم السياسية بصورة كاملة وفعالة، ومن أبرزها صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع وعدم تهيئتها بما يتناسب مع احتياجاتهم، فضلاً عن محدودية تمثيلهم في المجالس النيابية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى مشاركتهم السياسية وإسهامهم في صنع القرار.

أهمية البحث : تكمن اهمية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق بأنها قضية محورية، ليس فقط لأنها تعكس مدى التزام الدولة بمبادئ المواطنة والمساواة، بل لأنها تمثل أيضا شرطًا أساسيًا لتحقيق الديمقراطية الحقيقية كما أن إشراك ذوي الإعاقة في العملية السياسية يسهم في إيصال صوتهم واحتياجاتهم إلى صانعي القرار، بما يؤدي إلى سياسات أكثر شمولًا وعدالة، إضافة إلى ذلك فإن تعزيز المشاركة السياسية لذوي الإعاقة حيث يؤكد على قدراتهم في لعب أدوار قيادية ومؤثرة.

إشكالية الدراسة: وتكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس: ما طبيعة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، وما هي العقبات والحواجز القانونية، الإجرائية، والمجتمعية التي تحد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق (التصويت، الترشح).

فرضية الدراسة: تكمن فرضية الدراسة في ان المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق تؤدي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وتحقيق المساواة في الحقوق، بحيث يساهم إشراكهم في الانتخابات والترشح والانضمام للأحزاب السياسية في تغيير الصور النمطية للمجتمع وزيادة وعي المواطنين بحقوق هذه الفئة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال بيان مفهوم المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة والأسس القانونية المنظمة لها، وتحليل

النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما استعان البحث بالمنهج التحليلي في دراسة واقع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، وبيان أبرز التحديات التي تواجههم في ممارسة حقوقهم السياسية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لذوي الاعاقة والمشاركة السياسية

يعد ذوو الإعاقة من الفئات المهمة في المجتمع، ولهم الحق في المشاركة السياسية أسوة ببقية المواطنين، باعتبارها أحد الحقوق الأساسية التي أكدت عليها الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، وسنتناول في هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية، من خلال توضيح مفهوم الإعاقة وأبعادها، وبيان مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها.

المطلب الأول: ذوي الإعاقة المفهوم والانواع

اولاً: مفهوم ذوي الإعاقة

تعد قضية ذوي الإعاقة من القضايا الإنسانية والاجتماعية ذات الأهمية البالغة، إذ تمس شريحة واسعة من المجتمع وتشكل جزءًا أساسيًا من تنوعه البشري، (accessibe Person with disabilit) ويوجد نموذجين للاعاقة النموذج الطبي والنموذج الاجتماعي، يرى النموذج الطبي وهو أحد أقدم الأطر المفاهيمية لفهم الإعاقة، ويُركّز على الفرد باعتباره محور المشكلة، وأن الشخص المعاق يحتاج إلى التكيف أو العلاج ليناسب بيئته ومجتمعه ، اذا لم يتمكنوا من حل المشكلات الناتجة عن إعاقتهم من خلال اتخاذ التدابير فإنهم يصبحون منفصلين، ومهملين، ومستبعدين، ومعزولين في مجتمعاتهم .(disability support services)

ولقد اختلف الفقهاء حول تعريف الإعاقة، فمنهم من عرفها هو: القصور أو العجز المزمن أو العلة المزمنة التي تؤثر على قدرات الانسان الجسمية أو العقلية أو النفسية والاجتماعية لتجعله غير قادر على أداء بعض الاعمال العادية في حياته، وغير قادر على التعامل مع الحياة وغير قادر على إشباع حاجاته، بما يؤدي الى عدم قدرته على أداء وظائفه الأساسية (غباري، ٢٠١٦، ٢٣)، أما الموسوعة الطبية فقد عرفت الإعاقة بأهنا: "كل عيب صحي أو عقلي يمنع المرء من أن يشارك بحرية في نواحي النشاط الملائمة لعمره، كما يولي إحساساً لدا المصاب بصعوبة الاندماج في المجتمع عندما يكبر (زايد، ٢٠٠٩، ١٧) ويشير قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ العراقي بأن ذوي الإعاقة هو الشخص الذي يعاني من عاهات طويله الأجل سواء كانت بدنية او عقلية او ذهنية او حسية تمنعه من المشاركة بصورة كامله وفعاله في المجتمع على قدم المساواة مع الاخرين (جمهورية العراق،٢٠١٣ ،المادة ١) وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشملون أولئك الذين يعانون من إعاقات بدنية أو عقلية أو فكرية أو حسية طويلة الأمد والحواجز السلوكية والبيئية التي قد تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (الأمم المتحدة ٢٠٠٦، المادة ١)

وتتمثل إحدى نتائج الفهم الطبي المشترك للإعاقة في أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يبلغون عن شعورهم بالإقصاء أو التقليل من القيمة أو الضغط عليهم للتوافق مع معيار مشكوك فيه، أو معاملتهم كما لو كانوا عاجزين على الصعيد العالمي، وغالبًا ما يعبر الأشخاص ذوو الإعاقة عن إحباطهم عندما يواجهون مواقف شفقة إذا تحدثوا عن أي شيء إيجابي يتعلق بالتعايش مع ظروفهم، وبالنسبة للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة فإن العيب الرئيس الذي يواجهون الذي ينبع مباشرة من أجسادهم، بل من استقباله الغير المرغوب فيه في العالم، من حيث كيف تستبعدهم الهياكل المادية،

والأعراف المؤسسية، والمواقف الاجتماعية و/ أو تشوُّه سمعتهم (Pwda People with disability Australia).

ثم انتقل الفكر الأكاديمي المعاصر من النموذج الطبي للإعاقة الذي يعدها حالة فردية مرضية تستوجب العلاج والتأهيل ، إلى النموذج الاجتماعي الذي يرى أن الإعاقة ليست كامنة في جسد الشخص بل في بيئة مجتمعية لم تُصمَّم لاستيعاب التنوع الإنساني (Oliver, ١٩٩٠) بمعنى اخر ان النموذج الاجتماعي يرى أن "الإعاقة" هي نتيجة تفاعل الأشخاص ذوي الإعاقات مع بيئة مليئة بالعوائق الجسدية والسلوكية والتواصلية والاجتماعية، لذا فإن هذا يعني ضرورة تغيير البيئة الجسدية والسلوكية والتواصلية والاجتماعية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من المشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، ولا ينكر منظور النموذج الاجتماعي حقيقة الإعاقة ولا تأثيرها على الفرد ومع ذلك، فإنه يتحدى البيئة المادية والسلوكية والتواصلية والاجتماعية لاستيعاب الإعاقة كحدث متوقع للتنوع البشري. (Pwda People with disability Australia)

وكما يقر **كرو Crow**، إن النموذج الاجتماعي قد صنع العجائب لحركة حقوق المعاقين، "لقد مكننا من رؤية أنفسنا بعيدًا عن قيود الإعاقة (القهر) وقدم اتجاهًا لالتزامنا بالتغيير الاجتماعي، لقد لعبت دورا مركزيا في تعزيز تقدير الذات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة، والهوية الجماعية، والتنظيم السياسي، لا أعتقد أنه من المبالغة القول أن النموذج الاجتماعي أنقذ الأرواح" (قياتي، ٢٠٢٣ ، ٤٠١) وحيث يسعى النموذج الاجتماعي إلى تغيير المجتمع لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يسعى إلى تغيير الأشخاص ذوي الإعاقة لاستيعاب المجتمع، بل يدعم الرأي القائل بأن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في أن يكونوا مواطنين مشاركين بشكل كامل على قدم المساواة مع الآخرين.

على سبيل المثال، عندما يكون الشخص يعاني من إعاقة حركية وغير قادر على صعود السلالم، فبدلاً من التركيز على محاولة جعله يمشي (وهو ما قد يكلفه كميات كبيرة من الطاقة وقد يؤذيه أو يسبب له الأذى)، ينصب التركيز على جعل العالم أكثر سهولة

في الوصول إليه من خلال توفير الممرات المهيأة، ووسائل النقل المهيأة، والمباني والمرافق العامة القابلة للوصول، بما يضمن تمكينه من ممارسة حياته باستقلالية وعلى قدم المساواة مع الآخرين.(disability support services)

اذ أصبح النموذج الاجتماعي للإعاقة الآن هو النهج المعترف به دوليًا للنظر إلى "الإعاقة" ومعالجتها، وتُمثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "CRPD" نقلة نوعية رسمية في المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وأساليب التعامل مع قضاياهم.

وإن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مجرد "أشياء" للصدقة والعلاج الطبي والحماية الاجتماعية، بل هم "أشخاص" لهم حقوق، وقادرون على المطالبة بهذه الحقوق، وقادرون على اتخاذ القرارات بشأن حياتهم الخاصة بناءً على موافقتهم الحرة والمستنيرة، ويكونون أعضاء فعالين في المجتمع (Pwda People with disability Australia)

ثانيا: أنواع الإعاقة:

ولابد من التعرف على أنواع الإعاقات الذي يساهم في خلق مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، حيث يمكن للجميع أن يعيشوا وفقا لإمكاناتهم ويشاركوا بفعالية في الحياة اليومية، حيث يجعلنا التعرف على أنواع الإعاقات :

١. **الإعاقات الجسدية** : تؤثر هذه الإعاقات على القدرة البدنية للشخص و/أو قدرته على الحركة، قد تكون مؤقتة أو دائمة، ومن الأمثلة على ذلك ضعف الحركة، وإصابات الحبل الشوكي، والشلل الدماغي وضمور العضلات.
٢. **الإعاقات الحسية** : تشمل هذه الإعاقات ضعفًا في واحدة أو أكثر من حواس الجسم، مثل البصر أو السمع أو اللمس، ومن أمثلة هذه الإعاقات العمى والصمم وعمى الألوان .

٣. **الإعاقات الفكرية والنمائية** : تحدث هذه الإعاقات عادةً خلال فترة نمو الشخص، وتؤثر على الأداء المعرفي والنمو، مثل صعوبة الذاكرة، وحل المشكلات، أو التكيف مع المواقف الجديدة، ومن أمثلة هذه الإعاقات متلازمة داون والتوحد.

٤. **حالات الصحة النفسية** : تشمل هذه الحالات ضعفًا في الصحة النفسية والعاطفية يؤثر على الحياة اليومية، ومن أمثلة هذه الإعاقات القلق والاكتئاب والفصام.

٥. **الحالات الطبية المزمنة** : تشمل هذه الإعاقات حالات صحية قد تحد من قدرة الشخص على المشاركة الكاملة في الحياة اليومية وممارسة وظائف معينة. ومن أمثلة هذه الإعاقات: داء السكري، وأمراض القلب، والتصلب اللويحي.

٦. **الإعاقات المتعددة** :التي تجمع أكثر من نوع من الإعاقات لدى نفس الشخص (accessibe Person with disabilit)

واخيراً إن فهم أنواع الإعاقات يساعد على تصميم سياسات وبرامج أكثر شمولًا وعدالة، ويعزز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بما يحقق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

المطلب الثاني: المشاركه السياسية

أصبحت المشاركة السياسية تحتل مكانة مهمة في الحياة المعاصرة، خاصة مع تنامي التوجهات الديمقراطية التي تسعى إلى تعزيز دور المواطنين في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني، وتعد المشاركة السياسية في أي مجتمع نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم مجتمعة في تحديد مستوى انخراط الأفراد في الشأن العام وتأثيرهم في العملية السياسية.

أولا: تعريف المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية بأنها المشاركة الجماهيريه والاسهام الشعبي في العملية السياسية وهذه المشاركة يمكن ان تاخذ شكل المشاركه الديمقراطية أو شكل التعبئه الشمولية، (محمد

،٢٠٠٤، ١٨٢) ، وهي أيضا معيار اساسي للتميز بين المجتمعات المتقدمه والمجتمعات المتخلفه التي تغيب فيها مثل هذه المشاركه شكليه دون فاعلية تطبيق، (مراد، ٢٠٠٦، ٧٨) اما وينر قدم تعريفا أكثر ليونة حين عرفها بأنها عمل إرادي، ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كافه المستويات الحكومية، محلية أو وطنية، (الغرام ، ٢٠٠٧، ٢٣)، وذهب كلمن أرتون وهان إلى أنها: "لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، بل تشمل كافة الاعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الواسع، كالتأثير على أصحاب النفوذ في السلطة، وحضور الاجتماعات السياسية والعضوية في المنظمات والاحزاب السياسية، وتمويل الحملات الانتخابية، وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية هي ممارسة السياسة على المستوى العام،(عاشور، ٢٠٢٣ ، ٤٠١)

وبالإضافة الى ذلك تلعب حقوق المشاركة السياسية العامة دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن النهوض بجميع حقوق الإنسان حيث يعد الحق في المشاركه في الحياة العامه والسياسية بالغ الأهمية لتمكين الأفراد والجماعات، من المشاركة والاندماج، وهو أساسي للقضاء على التهميش والتمييز ويرتبط حق المشاركة ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التعليم والحصول على المعلومات، (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)

وفي خضم الحديث عن المشاركة السياسية لابد من تناول العكس وهو اللامبالاة السياسية ويمكن وصفها على أفضل وجه بأنها الافتقار التام للاهتمام بالسياسة والمشاركة في الأنشطة السياسية مثل الحملات الانتخابية، والتجمعات الانتخابية، والاجتماعات العامة، والتصويت، بما أن صحة حكومة أي دولة تقاس غالبا بمدى نشاط

مواطنيها في السياسة، فإن اللامبالاة تشكل مشكلة خطيرة، فعندما يمتنع المواطنون عن المشاركة السياسية، تعجز الديمقراطية عن تمثيل مصالحهم ونتيجةً لذلك، غالبًا ما تفضل السياسات العامة السكان الأقل لامبالاة على السكان الأكثر لامبالاة. (Thoughtco)

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية

هناك نوعان رئيسيان من المشاركة السياسية: المشاركة السياسية التقليدية والمشاركة السياسية غير التقليدية

١. المشاركة السياسية التقليدية

ويشير هذا إلى الأنشطة التقليدية والدستورية المضمونة الضرورية لاستمرار العملية الديمقراطية وفي ظل الديمقراطية، تشمل أشكال المشاركة السياسية التصويت وهو الشكل الأكثر أهمية للمشاركة السياسية التي يمكن للشخص أن يشارك فيها لأنه يضمن انتخاب السياسيين من قبل الشعب، بدلاً من تعيينهم في مناصبهم في السلطة من قبل شخص آخر، والترشح للمناصب والانضمام إلى الأحزاب السياسية وتولي منصب سياسي والتبرع بالاموال للحملات الانتخابية المرشح والمشاركة فيها. (Stears)

٢. المشاركة السياسية غير التقليدية

غالبًا ما ينظر إلى هذا الأمر على أنه مثير للجدل أو غير مناسب أو مسيء لأن الأشخاص عادة ما يشاركون فيه للتعبير عن استيائهم من القضايا، وتشمل هذه الأنشطة: "الاحتجاجات سواء كان حقا دستوريا أم لا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن الاحتجاجات العامة تشكل شكلًا مهما آخر من أشكال المشاركة السياسية لأنك تجعل آراءك معروفة بطريقة واضحة للغاية، على أمل أن تؤثر أفعالك أو تبدأ التغيير في مجال معين من السياسة" وكذلك العصيان المدني، والمسيرات، والمظاهرات، والمقاطعات، والاعتصامات (study, Political Participation)

وعلى الرغم من الاختلافات في المنهجية، فإن المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية توفر منفذاً للمواطنين المتحمسين للمشاركة في العملية السياسية والتأثير عليها(Stears)

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، نشأ نوع جديد من المشاركة السياسية الأقل رسمية، بفضل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حيث أصبح النشاط عبر الإنترنت يحظى بشعبية متزايدة حيث يستخدم العديد من الأشخاص الإنترنت لتنظيم الاحتجاجات أو تغيير الرأي العام حول مجموعة من القضايا، وأصبح بإمكان المواطنين لفت انتباه ممثليهم أو التعبئة للتأثير على كيفية تشكيل الحكومة للسياسات بمجرد الضغط على زر (Bbc ,bitesize)

ولا شك أن وسائل التواصل الاجتماعي عززت من قدرة المشاركة السياسية على التأثير بشكل عميق في المجتمع ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حملة EndSARS ، وهي احتجاج ضد وحشية الشرطة، والتي تم حشدها عبر الإنترنت، ودفعت الاحتجاجات الحكومة إلى حل وحدة مكافحة الفساد "SARS" وإصدار أوامر بإنشاء هيئة قضائية للتحقيق والتعويض في جميع أنحاء البلاد، كانت فعالية هذه السياسات ضئيلة، إذ لا تزال وحشية الشرطة قائمة ومع ذلك، أحرزت الاحتجاجات تقدمًا في التأثير على تغييرات السياسات. (Stears)

كما أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية عبر الفضاء الرقمي، إذ أصبح بإمكانهم الانضمام إلى منظمات ذوي الإعاقة، والمشاركة في الحملات الإلكترونية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وجمع التوقيعات، وممارسة المناصرة عبر الإنترنت، فضلاً عن الانخراط في العمليات السياسية الرسمية كالتصويت، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو الترشح للانتخابات، حيث اصبحت هذا الأدوات السياسية فرصا في متناول أشخاص كانوا يجدون صعوبة في الوصول إلىها في الفضاءات التقليدية. (nih national library of medicine)

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني وواقع المشاركة السياسية لذوي الإعاقة

تمثل المشاركة السياسية حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان، وركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني،ولا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية شاملة دون تضمين فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يشكلون نسبة معتبرة من المجتمع العراقي. فهذه الفئة، شأنها شأن غيرها من المواطنين، تملك الحق في التعبير عن إرادتها، واختيار ممثليها، والمساهمة في صنع القرار العام. غير أن الممارسة العملية تكشف عن فجوة واضحة بين النصوص الدستورية والقانونية من جهة، والواقع الفعلي من جهة أخرى.

أولًا: الإطار القانوني الدولي

في الحديث عن الإطار الدولي لحق المشاركة السياسية لذوي الإعاقة فقد انضم العراق إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "CRPD" عام ٢٠١٣، لتدخل حيز النفاذ في العام نفسه، وهو ما أرسى التزاما قانونيا على الدولة وينبغي انعكاسها في التشريعات والسياسات المحلية، اذ يضمن مشاركة عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية (United Nations 2006) ، وتشير المادة (29) من الاتفاقية على أن تضمن الدول الأطراف تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم السياسية، بما يشمل حقهم في التصويت والترشح، على قدم المساواة مع سائر المواطنين، وذلك من خلال الاعتراف بأهليتهم القانونية وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في جميع مراحل العملية الانتخابية (الأمم المتحدة ٢٠٠٦، المادة ٢٩).

وفي السياق ذاته، أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (ب) من المادة (25) على "حق كل مواطن في أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى بشكل دوري على أساس الاقتراع العام وعلى قدم المساواة"، الأمر الذي يشكل أساسًا دوليًا لمبدأ الاقتراع العام الشامل وغير التمييزي (الأمم المتحدة ١٩٦٦، المادة ٢٥ فقره ب)

ولتعزيز هذا الحق، أوجبت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الدول الأطراف اتخاذ جملة من التدابير العملية، من أبرزها. (الأمم المتحدة ٢٠٠٦، المادة ٢٩)

١. ضمان أن تكون إجراءات التصويت ومرافق العملية الانتخابية وموادها ملائمة وميسرة وسهلة الفهم والاستخدام لجميع فئات الإعاقة.
٢. حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عبر الاقتراع السري، أسوة ببقية المواطنين.
٣. السماح للشخص ذي الإعاقة، عند الحاجة وبناءً على طلبه، باختيار شخص يقدم له المساعدة أثناء عملية التصويت، دون تدخل أو تأثير في إرادته الحرة.
٤. تشجيع مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية والعامة، بما فيها عضوية الأحزاب السياسية.

توكد هذه الضمانات أن الحق في الاقتراع لا يقتصر على مجرد الاعتراف القانوني، بل يستلزم توفير ترتيبات تيسيرية عملية تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة مشاركتهم السياسية بصورة فعلية وفاعلة.

ثانيا: الإطار الدستوري والقانوني

يشير دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على ضمان مشاركة المواطنين الرجال والنساء العراقيين في المشاركة في الشؤون العامه عبر آليات متعددة (جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ١٤) ، أهمها التصويت والترشح والانتخاب وتولي الوظائف العامة وهذا يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمنيًا ، ويعد الحق في الانتخاب والترشيح من أبرز الحقوق السياسية التي تتيح للمواطنين الإسهام في صياغة القرار العام وتحديد ملامح النظام السياسي(جمهورية العراق ، ٢٠٠٥، المادة ٢٧).

وقد نص قانون الانتخابات العراقي على أن الانتخاب حق لكل عراقي تتوافر فيه الشروط القانونية، دون أي تمييز قائم على الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويجسد هذا النص مبدأ المساواة أمام القانون باعتباره أحد ركائز النظام الديمقراطي (جمهورية العراق ٢٠٢٠، المادة ٤ اولاً).

كما أكد القانون أن ممارسة الناخب لحقه تكون حرة ومباشرة وسرية وفردية، ولا يجوز التصويت بالوكالة، ضمانًا لسلامة العملية الانتخابية ومنعًا لأي تدخل خارجي في إرادة الناخب (جمهورية العراق ٢٠٢٠، المادة ٤ ثانياً)، وتشترط المادة الخامسة أن يكون الناخب عراقي الجنسية وكامل الأهلية القانونية (جمهورية العراق ٢٠٢٠، المادة ٥)، وهو شرط يثير جدلاً عند ربطه بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ ما تزال بعض نصوص القانون المدني لعام ١٩٥١ تمنح القضاء سلطة الحد من أهلية بعض الفئات من ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية–الاجتماعية (جمهورية العراق ١٩٥١، المادة ٤٦)، ما قد يقيد ممارستهم لحقوقهم السياسية، خلافًا لمبادئ المساواة التي نصت عليها المواثيق الدولية.

أما فيما يتعلق بحق الترشيح، فقد نصت المادة السابعة على شروط محددة، منها أن يكون المرشح عراقي الجنسية، كامل الأهلية، وأتم الثلاثين من العمر في السنة الانتخابية، إضافة إلى ضرورة حصوله على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها، وتمتعه بحسن السيرة والسلوك، وألا يكون مشمولًا بعفو عن جرائم الفساد أو الجرائم المخلة بالشرف (جمهورية العراق ٢٠٢٣، المادة ٦)، ورغم وجاهة هذه الشروط لضمان النزاهة والكفاءة، إلا أن اشتراط الكمال في الأهلية يشكل عائقا محتملًا أمام مشاركة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي يستدعي مراجعة تشريعية لتحقيق التوازن بين مقتضيات الكفاءة وضمان الشمولية السياسية.

بالإضافة الى هذا أقر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مبدأ رعاية ذوي الإعاقة وإعادة دمجهم اجتماعيًا (جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ٣٢) ، بما يفتح الباب أمام التزامات إيجابية تفرض على الدولة ضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي هذا السياق، أصدر العراق القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، الذي نص على إنشاء هيئة وطنية تعنى بمتابعة شؤونهم والدفاع عن حقوقهم، وقد جرى تعديل بعض نصوصه عام ٢٠٢٤ بموجب القانون رقم(11) ،

ويعد هذا القانون الوثيقة التشريعية الأشمل في منظومة التشريعات العراقية تجاه ذوي الإعاقة وقد نص على حق ذوي الإعاقة في المشاركة الاجتماعية والثقافية، وكما يهدف القانون إلى توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على التمييز، وضمان الوظائف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص (جمهورية العراق، ٢٠١٣، المادة ٢ و٣)، لكن لا تذكر تلك القوانين الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: واقع المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في العراق

شهد العراق على مدى عقود طويلة من الحروب والصراعات الداخلية إنتاج واحدة من أعلى نسب الإعاقة في العالم، حيث يقدر أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق تتراوح بين 10%إلى ١٢ %من إجمالي السكان، وهي نسبة مرتفعة وتنجم الإعاقات في العراق الى عدة عوامل متشعبة منها نزاعات مسلحة وعنف وصراع وحروب متعاقبة (ضحايا الألغام الأرضية، والعمليات العسكرية)، وأمراض مزمنة، وحوادث مرورية، وحالات خلقية ويلاحَظ ارتفاع الانتشار في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة طويلة الأمد، وبحسب تقرير الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٣ يشير إلى أن حوالي ١٢% من سكان العراق يعانون من عدة اعاقات متنوعة (United nations Iraq ,٢٠٢٣) ،بالنظر إلى التعداد السكاني الأخير للعراق حوالي ٤٦ مليون نسمة حسب نتائج التعداد لعام ٢٠٢٤ ويمكن التقدير بأن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يتراوح الى ٤ مليون شخص من إجمالي السكان(عبد الزهرة) ، ويشكل هذا الرقم ثقلاً انتخابياً وسياسياً لا يستهان به إذا ما تحول إلى مشاركة فاعلة. ولكن بالرغم من هذا الواقع الاجتماعي والديمغرافي، فإن حضور الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال السياسي ما زال محدوداً للغاية، بسبب مجموعة من العوائق.

١: العوائق المؤسسية والتنظيمية

على الرغم من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تضطلع بدور محوري في تنظيم الانتخابات، إلا أن الإجراءات المتبعة تفتقر إلى مراعاة احتياجات الناخبين من ذوي

الإعاقة، فالمواد الانتخابية لا تقدم بصيغ بديلة مثل لغة برايل، أو اللغة الإشارية، أو الصيغ السهلة القراءة، ولا ترفق الفيديوهات المنشورة على موقع المفوضية بترجمة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

أما على المستوى الميداني، فإن القيود الأمنية مثل حظر حركة المركبات في يوم الاقتراع تؤدي إلى إعاقة وصول الأشخاص الذين يعتمدون على الكراسي المتحركة أو العكازات إلى مراكز التصويت، يضاف إلى ذلك أن غالبية المراكز الانتخابية تقع في مبانٍ مدرسية غير مهيأة، وغالباً ما تفتقر إلى المصاعد، حيث توضع صناديق الاقتراع في طوابق علوية، ما يجعل الوصول إليها مستحيلاً للبعض، كما أن غياب التصويت الإلكتروني أو الصناديق المتنقلة يفاقم من صعوبة المشاركة (Human Rights Watch 2021).

وقال احد الأشخاص من ذوي الاعاقة ان احترام قيمتنا الإنسانية أهم من الانتخابات بهذه الكلمات عبر يوسف ٣٤ عاماً من بغداد الشعب عن شعوره بخيبة الأمل لعدم قدرته الإدلاء بصوته في الإنتخابات البرلمانية، فعلى الرغم من وجود مدخل مهيأ لمركز الاقتراع ، الا انه تم وضع الصناديق المخصصة في الطابق الاعلى الأمر الذي شكل عائقاً أمام صعوده لاستخدامه الكرسي المتحرك، ويعد يوسف حالة من الحالات العديدة للأشخاص ذوو الاعاقة الحركية، الذي اضطر إلى مغادرة مركز الاقتراع متحسراً بسبب عدم تهيئة البيئة الانتخابية بصورة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاقتراع ، الامر الذي شكل عائقاً أمام ممارسته لحقه الانتخابي باستقلالية ويسر، وخلافاً لما أكدته المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة (حاتم، ٢٠٢٥)

كما أشار الأستاذ أحمد الغزي، من مؤسسة صوت المعوق العراقية، إلى أن المؤسسة تضم حالياً ما يقارب (٧٠٠٠) عضو من الأشخاص ذوي الإعاقة، وبين أن المؤسسة أجرت، عقب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، دراسة استقصائية لقياس مستوى المشاركة الانتخابية، أظهرت أن (٢٠٠) عضو فقط تمكنوا من ممارسة حقهم في التصويت، أما بقية الأعضاء الذين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم، فقد أرجعوا ذلك إلى

عدد من الاسباب، من بينها تعذر الوصول إلى مراكز الاقتراع بسبب حظر التجول، وعدم تهيئة المراكز لاستقبال مستخدمي الكراسي المتحركة، فضلاً عن وضع صناديق الاقتراع في الطابق العلوي، الأمر الذي حال دون وصولهم إليها. (Human Rights Watch 2021)

أما علي، وهو من ذوي الإعاقة السمعية، فلم يكن على دراية بإجراءات وآلية التصويت، نتيجة غياب مترجمي لغة الإشارة الذين يتولون توضيح خطوات العملية الانتخابية للأشخاص الصم وضعاف السمع، وقد أسهم هذا القصور في إحجام العديد منهم عن المشاركة في التصويت، لعدم إلمامهم بكيفية الإدلاء بأصواتهم (حميد، ٢٠٢٥).

٢: انتهاك مبدأ سرية الاقتراع

تؤدي العوائق العملية إلى اعتماد العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على مساعدة أفراد العائلة أو موظفي المفوضية أو حتى أعضاء في أحزاب سياسية للوصول إلى مراكز الاقتراع أو لملء استمارات التصويت، هذا الواقع لا يهدد استقلالية صوت الناخب وحريته فحسب، بل يفتح الباب أمام ممارسات غير نزيهة كتوجيه التصويت أو التأثير في خيارات الناخبين من ذوي الإعاقة.

تشير شهادات أشخاص من ذوي الإعاقة ،إلى أن العقبات الميدانية تحول دون تمكنهم من الوصول المستقل إلى مراكز الاقتراع، الأمر الذي يضطر العديد منهم إلى الاعتماد على المساعدة الخارجية، سواء من أفراد الأسرة أو من موظفي المفوضية، ورغم أن هذه المساعدة قد تبدو ضرورية في بعض الحالات، إلا أنها تثير مخاوف جدية تتعلق بمدى احترام مبدأ سرية الاقتراع وضمان الحق في التصويت بحرية واستقلالية، فمعظم الأفراد ذوي الإعاقة قادرون على ممارسة حقهم الانتخابي بصورة مستقلة، إلا أن بعضهم يحتاج إلى دعم جزئي أو كلي لإتمام العملية الانتخابية، غير أن هذا الاعتماد على الغير يفتح المجال أمام ممارسة الضغوط أو الترهيب من قبل بعض المساعدين، مما قد يؤثر على

نزاهة الاختيار ويحد من استقلالية القرار السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة (Human Rights Watch 2021).

وفي هذا السياق، أقرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مجموعة من الإجراءات الناظمة لعملية التصويت في الانتخابات البرلمانية وحرصًا على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت، أولت مفوضية الانتخابات اهتمامًا بالغًا بهذه الفئة من خلال توفير إجراءات خاصة لتسهيل مشاركتهم في العملية الانتخابية، حيث اشارت على أن من لا يستطيع استخدام ورقة الاقتراع بنفسه، لأسباب تتعلق بالأمية أو الإعاقة البصرية أو فقدان القدرة الجسدية على استخدام القلم، يجوز له طلب المساعدة من مدير المركز الانتخابي، كما أجازت الإجراءات الاستعانة بأحد أقارب الناخب حتى الدرجة الرابعة، شريطة أن يختاره الناخب بنفسه، وألزمت التعليمات مدير المحطة بتوضيح واجب القريب في احترام اختيار الناخب وضمان سرية صوته.(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية)

وكشف حسون، وهو من ذوي الإعاقة البصرية من محافظة البصرة، أنه اضطر في مناسبتين على الأقل إلى الاستعانة بأحد المراقبين الحزبيين داخل مركز الاقتراع لمساعدته في الوصول إلى صندوق الاقتراع، إلا أن هذا المراقب طلب منه لاحقاً التصويت لصالح حزبه، كما أعرب الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، ممن لا يستطيعون الوصول إلى صندوق الاقتراع أو ملء ورقة الاقتراع دون مساعدة، عن مخاوفهم بشأن سرية تصويتهم وإمكانية الحفاظ على خصوصيته. (Human Rights Watch 2021)

وتكشف التجارب في دول أخرى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عوائق مشابهة، فالمكفوفون في بريطانيا مثلًا لا يتمكنون في كثير من الأحيان من التصويت باستقلالية، ومستخدمو الكراسي المتحركة يجدون مراكز اقتراع غير ملائمة، كما أن ذوي صعوبات التعلم يواجهون تعقيدات في التسجيل أو التصويت، هذه التجارب تُظهر أن المشكلة عالمية، لكنها أكثر حدة في العراق بسبب ضعف البنية التحتية الانتخابية وغياب التشريعات الداعمة.

ولكن في السنوات الأخيرة شهدت بريطانيا، إصلاحات قانونية مهمة، أبرزها قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٢، الذي ألزم مراكز الاقتراع بتوفير معدات معقولة لتمكين ذوي الإعاقة من التصويت، وأتاح لأي شخص بالغ أن يكون مرافقًا للناخب من ذوي الإعاقة، مع توفير إرشادات سهلة القراءة وتجهيزات متنوعة (مثل الأكشاك المهيأة للكراسي المتحركة، الأجهزة اللمسية، المقابض الخاصة للأقلام، والمنحدرات) (Uk parliament House of Commons Library) في العراق، اقتصرت استجابة السلطات غالبًا على إجراءات مؤقتة ومحدودة، مثل توجيه الأجهزة الأمنية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في يوم الانتخابات، من دون توفير بدائل تكنولوجية أو آليات دائمة.

٣: ضعف فرص الترشح

إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كمرشحين للمناصب العامة ما تزال محدودة للغاية وتكاد تكون شبه منعدمة، إذ يلاحظ ندرة عدد المرشحين من هذه الفئة في الانتخابات البرلمانية والمحلية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر، ويمكن إرجاع هذا الضعف بصورة أساسية إلى عاملين رئيسيين:

أولًا، القيود القانونية التي تشترط "كامل الأهلية" كشرط أساسي للترشح، وهو ما قد يستخدم كأداة إقصاء، وثانيًا عزوف الأحزاب السياسية عن استقطاب ذوي الإعاقة أو دعمهم في خوض المنافسة الانتخابية، هذه العوامل مجتمعة تكشف عن حجم العقبات التشريعية والسياسية التي تحول دون اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية وممارستهم لحقهم في الترشح.

اذ تشير المعطيات المتاحة إلى ضعف التمثيل السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات المنتخبة في العراق، فوفقاً لما أورده التحالف العراقي للأشخاص ذوي الإعاقة، لم يتجاوز عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين ترشحوا للانتخابات البرلمانية الاتحادية خمسة مرشحين، ولم يتمكن أي منهم من الفوز بمقعد نيابي، في حين اقتصر التمثيل الانتخابي لهذه الفئة على انتخاب شخص واحد فقط لعضوية برلمان إقليم كردستان

العراق، كما تفتقر المؤسسات الرسمية إلى بيانات وإحصاءات دقيقة توضح عدد المسؤولين المنتخبين من الأشخاص ذوي الإعاقة، ويؤكد هذا محدودية تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنافسة على المناصب العامة المنتخبة، وكما يعكس هذا العدد المحدود حجم التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عند السعي إلى الترشح للمناصب السياسية، حيث تتداخل مجموعة من العوامل المعيقة، من أبرزها بعض التشريعات ذات الأثر التمييزي، وضعف الإمكانات والموارد المالية اللازمة للحملات الانتخابية، فضلاً عن محدودية اهتمام الأحزاب السياسية بتبني سياسات الإدماج والمواءمة المعقولة، وعدم تقديم الدعم الكافي لترشيح الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية (Human Rights Watch 2021)

ويعتقد الأشخاص من ذوي الاعاقة أنه ينبغي للسلطات سن تشريعات تفرض تخصيص "كوتا" أو حصة دنيا لذوي الإعاقة في البرلمان والهيئات المنتخبة الأخرى لزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة، وأذ أضاف الدكتور طالب الساعدي (٥٧ عاما)، يستخدم كرسيا متحركا حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية نحتاج إلى تطبيق نظام كوتا لفترة كافية لإقناع الناس بالثقة في قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة لتمثيلهم، وهو ما نفتقر إليه حاليا ولا توجد حاليا اي حصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أي هيئة منتخبة في العراق (الساعدي ٢٠٢٥) ، لكن على العكس ثمة حصة للاقليات حيث يخصص القانون تسعة مقاعد برلمانية للأقليات العرقية والدينية: خمسة للمسيحيين، ومقعد لكل من الأكراد الفيليين، واليزيديين، والشبك، والصابئة المندائيين، ويوجد حصة للنساء في البرلمان مقدارها ٢٥% من المقاعد (جمهورية العراق ٢٠٢٠، المادة ١٣ و١٦).

وبالمقارنه مع التجربة المصرية أظهرت ، خاصة بعد صدور دستور ٢٠١٤ والقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، أن اعتماد نظام الكوتا (الحصص) يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد نص قانون مجلس النواب على

تخصيص مقاعد محددة لهذه الفئة ضمن القوائم الانتخابية، وهو ما مكن في انتخابات ٢٠١٥ من وصول تسعة أشخاص من ذوي الإعاقة إلى البرلمان، بعد أن غاب تمثيلهم تمامًا في انتخابات ٢٠١٢، هذه الخطوة ساعدت على رفع مستوى الاهتمام الرسمي والمجتمعي بقضايا الإعاقة، ووفرت نموذجًا عمليًا لإدماجهم في العملية السياسية ،كما برزت تجارب نجاح فردية مثل الدكتورة هبة هجرس والدكتور خالد حفني، اللذين قدما أداء سياسيًا مؤثرًا داخل البرلمان المصري، وأسهما في الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعكس أهمية التمثيل السياسي المباشر في إيصال صوت هذه الفئة وتحقيق مكتسبات تشريعية ملموسة (عاشور،٢٠٢٣، ٤٣٥_٤٣٧) ، وفي نفس هذا السياق عملت أوغندا ، على تخصيص مقاعد (كوتا) للأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمان، مما وفر لهم حضورًا فعليًا في العملية التشريعية، حيث خصصت اوغندا خمسة مقاعد في البرلمان الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، يتم انتخابهم عبر ممثلي جمعياتهم.(nih (national library of medicine

وفي العودة الى الدكتور طالب، الذي اوضح، أن السبب الجوهري وراء عدم تمكن أي شخص من ذوي الإعاقة من الفوز بعضوية مجلس النواب يعود في جانب كبير منه، إلى محدودية اهتمام الأحزاب السياسية باستقطاب مرشحين من هذه الفئة أو إدراجهم ضمن قوائمها الانتخابية، فضلاً عن ضعف الدعم السياسي والمالي المقدم لهم، ويرى أن فرص نجاح المرشحين من ذوي الإعاقة تبقى محدودة في ظل غياب المساندة الحزبية اللازمة، الأمر الذي يعكس ضعف توجه الأحزاب نحو الاستثمار السياسي في هذه الفئة وتمكينها من الوصول إلى مواقع صنع القرار والتمثيل النيابي. (الساعدي ٢٠٢٥).

وأضاف الدكتور طالب أنه فكر جديًا في خوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٥، إلا أنه واجه العديد من التحديات التي حالت دون المضي في هذه الخطوة، حيث قال لم أرى أي شخص من ذوي الإعاقة ينتخب لعضوية البرلمان الاتحادي، لذلك أشعر بتردد كبير في الترشح، لأن احتمالات الفشل تبدو شبه مؤكدة، فضلاً عن ذلك، يتطلب الترشح دفع

رسوم مالية، إضافة إلى نفقات الحملات الانتخابية، وهو ما يستدعي بالضرورة الحصول على دعم مالي من أحد الأحزاب السياسية، لكن من واقع خبرتي، أعلم أن الأحزاب لا تستثمر مواردها في مرشح من ذوي الإعاقة. (الساعدي ٢٠٢٥)

وفي بريطانيا، مثلاُ عملت الدولة على وجد صناديق دعم مثل "صندوق الوصول إلى المناصب الانتخابية" أو "صندوق تمكين" لدعم المرشحين ذوي الإعاقة(Uk parliament House of Commons Library) ، أما في العراق، فلا توجد أي برامج حكومية أو حزبية لتقديم تمويل أو تدريب خاص للمرشحين من هذه الفئة، مما يضعهم في موقع أضعف مقارنة بغيرهم، ويجعل فرصهم في المنافسة شبه معدوم.

الخاتمة والتوصيات

يظهر الواقع العراقي أن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا على هامش العملية السياسية، رغم النصوص الدستورية والالتزامات الدولية، إذ لم ينتخب سوى شخص واحد فقط من ذوي الإعاقة في برلمان إقليم كردستان، بينما ظل البرلمان الاتحادي خاليا من أي تمثيل لهم.

ولتعزيز مشاركتهم السياسية، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. مراجعة شاملة للتشريعات بما ينسجم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٢. وضع كوتا خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على غرار كوتا النساء والأقليات، لضمان تمثيلهم في البرلمان ومجالس المحافظات.
٣. تهيئة مراكز الاقتراع لتكون موائمة من الناحية المكان والتقنية لجميع أنواع الإعاقة، عبر تجهيزها بالمصاعد والمنحدرات والمعدات المساندة.
٤. إطلاق برامج دعم وتمويل للمرشحين ذوي الإعاقة لتشجيع مشاركتهم في الحياة السياسية.:

المصادر:

1. AccessiBe. (n.d.). Person with disability. https://accessibe.com/glossary/person-with-disability
2. BBC Bitesize. (n.d.). Ways in which citizens can influence government decision making. https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zfj8xyc/revision/
3. Disability Support Services. (n.d.). Definitions, concepts, and approaches. https://www.disabilitysupport.govt.nz/disabled-people/resources-for-people-new-to-the-disability-community/definitions-concepts-and-approaches
4. Human Rights Watch. (2021). Iraq: People with disabilities face election barriers. https://www.hrw.org/news/2021/09/16/iraq-people-disabilities-face-election-barriers
5. National Library of Medicine. (n.d.). Community-based rehabilitation: CBR guidelines – Political participation. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK310967/
6. Oliver, M. (1990). The politics of disablement. Macmillan Education.
7. People with Disability Australia (PWDA). (n.d.). Social model of disability. https://pwd.org.au/resources/models-of-disability/
8. Stears. (2023, February 16). What are the forms of political participation in Nigeria? https://www.stears.co/article/what-are-the-forms-of-political-participation-in-nigeria
9. Study.com. (n.d.). Political participation: Definition, forms & examples. https://study.com/academy/lesson/what-is-political-participation-definition-forms-examples.html
10. ThoughtCo. (n.d.). What is political participation? Definition and examples. https://www.thoughtco.com/political-participation-definition-examples-5198236
11. UK Parliament, House of Commons Library. (2021). Disabled people: Political participation. https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9718
12. United Nations Iraq. (2023). Statement of the United Nations Resident Coordinator on the International Day of Persons with Disabilities.

https://iraq.un.org/en/254662-statement-united-nations-resident-coordinator-international-day-persons-disabilities

13. الأمم المتحدة. (١٩٦٦). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

١٤. الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. الأمم المتحدة.

١٥. الأمم المتحدة. (د.ت.). مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمشاركة المتساوية في الشؤون السياسية والعامة. https://www.ohchr.org/en/equal-participation .

١٦. حاتم، يوسف. (٢٠٢٥، ٢ مارس). مقابلة شخصية [مقابلة أجراها الباحث].

١٧. حميد، علي. (٢٠٢٥، ٩ فبراير). مقابلة شخصية [مقابلة أجراها الباحث].

١٨. جمهورية العراق. (١٩٥١). القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ وتعديلاته. الوقائع العراقية.

١٩. جمهورية العراق. (٢٠٠٥). دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. الوقائع العراقية.

٢٠. جمهورية العراق. (٢٠١٣). قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ المعدل. الوقائع العراقية.

٢١. جمهورية العراق. (٢٠٢٠). قانون الانتخابات العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٠. الوقائع العراقية.

٢٢. جمهورية العراق. (٢٠٢٣). قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ (قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣). الوقائع العراقية.

٢٣. زايد، زكي زكي حسين. (٢٠٠٩). الحماية الشرعية والقانونية لذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. دار الكتاب القانوني.

٢٤. الساعدي، طالب. (٢٠٢٥، ١٥ مارس). مقابلة شخصية [مقابلة أجراها الباحث].

٢٥. عبد الزهرة، قاسم. (٢٠٢٤). تم إحصاء ٤٦.١ مليون شخص في أول تعداد سكاني في العراق منذ ما يقرب من ٤٠ عامًا. أسوشيتد برس . https://apnews.com/article/iraq-census-final-count-45b7753ddc82c188c79faea0d5a8c90d

٢٦. غباري، محمد سلامة محمد. (٢٠١٦). رعاية المعوقين (الفئة الخاصة). المكتب الجامعي الحديث.

٢٧. الغرام، عبد الباسط. (٢٠٠٧). المشاركة السياسية للشباب الأردني. معهد البحوث والدراسات العربية.

٢٨. قياتي، عاشور. (٢٠٢٣). المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في مصر: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٩.(3)

٢٩. محمد، كامل ثامر. (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر.
٣٠. مراد، علي عباس. (٢٠٠٦). المشاركة السياسية من منظور تنموي
٣١. المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (5)
٣٢. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (د.ت.). توزيع المقاعد . https://ihec.iq/seat_distribution/